

حكايكا

الواقع يكذب الأقوال؟!!

هل الصحة آخر من يعلم... أم ماذا؟!!

هادي بك الشريف

نعم لقد وصل اللب للذقن كما يقول المثل الشعبي وشكاوى المواطنين واستبائهم لذورته بسبب الارتفاع الكبير لأسعار آلاف الأصناف من الدواء في الصيدليات مع فقدان كثير منها في صيدليات أخرى وسط انتشار ظاهرة التهريب دونما رادع وأصبحت الأدوية تلعب لعبتها في السوق السوداء حتى نهشت هذه الارتفاعات جسد المواطن فالوضع لا يمكن التغاضي عنه ولابد من إجراءات حكومية تضع حداً لملف الدواء وتوجد حلولاً لتأقرفها في الأسواق إضافة إلى ضرورة اتخاذ موقف حاسم وجريء تجاه التلاعب.

ورغم نفي وزارة الصحة المتكرر عدم رفع أسعار الدواء إلا أن الواقع مغاير للحديث الرسمي ويات المواطن العوية بيد الكثير من الجهات. الوزارة تقول لم ترفع... وتقاية الصيدلة تنتقد الوزارة لإخراجها من لجان التسعير... ومعامل الأدوية لا ترضى بالريح القليل... وبقي المواطن واستغاثاته ونداءاته ولا من موجب!

وشكاوى كثيرة من المواطنين عبر صحيفة «الوطن» تجاه هذه الارتفاعات مؤكداً ثرة عدد كبير من الأدوية وتلاشيها في الصيدليات إضافة إلى اختلاف الأسعار بين صيدلة وأخرى، فكل يعمل وفق هواه ويطرح الأسعار التي حسب تعبير أصحاب الصيدليات «ملائمة» لتكاليف ومستلزمات الأدوية وبما يرضي معامل الدواء ويحقق الربح الكبير لكثير منها.

ويقول عدد من المواطنين: ثعاني مسألة إيجاد الدواء المطلوب حسب وصفة الطبيب، وفي كثير من الأحيان نضطر لاستخدام أدوية بديلة وذات فاعلية مشابهة ولكن تركيبة الدواء تعود لمعمل آخر وبأسماء مختلفة، مشيرين إلى انتشار الأدوية المهربة ولكن بأسعار مضاعفة كما أن على سبيل المثال ظرف الستيامول يختلف سعره من صيدلية لأخرى.

وطالب المواطنون تدخل رئاسة الحكومة والتوجيه بدراسة دقيقة نواحي الصيدليات والأدوية المفقودة والنزول إلى مستوى معاناة المواطنين، مضيفين: هل حقاً تترك الحكومة معاناتنا الحقيقية وتشعر بأوجاعنا؟! وماذا تفعل وزارة الصحة حيال هذا الوضع؟!!

ويقول دريد: أنا مواطن (طهران)... فوق الموتة عصبة قبر، إلا يخفنا ارتفاع معانيات الأطباء المزاجية والفككية حتى يأتينا ارتفاع أسعار الدواء بشكل عشوائي وغير منصف، ومن يوقف جشع الكثير من الصيادلة الذين يشابهون تجار الأزمات، ومع هذا يتم تقاضي أسعار زائدة عن الأسعار الموجودة على العوبة؟

ويضيف: ذهبت إلى الصيدلية أشكو لما في الحلق وأعطاني الصيدلي حبوب (أز تولويد وهابديركس) وتقاضي مبلغ ألف ليرة مع لصاصتين طبيين لعدم وجود «قرطاة»!!

على حين تبين أن سعر «الهابديركس» فقط ٢٧٠ ليرة

أكثر من ٤ آلاف صنف دواء مفقود في الصيدليات... والتهريب والتلاعب ورفع الأسعار سيد الموقف!

مزاجية في عمل الصيدلة... السوق السوداء تصطاد المواطنين والمعامل لا يرضيها الريح القليل!

ولكن تقاضي الصيدلي ٥٧٥ ليرة سورية أي أكثر من ١٠٠٪ من السعر المدون بحجة أنه لا يتم توزيع هذا الدواء إلا بكميات قليلة.

ويضيف مواطن آخر: نبحت بشكل متعب عن أدوية الأطفال التي من النادر وجودها وإن وجدت فهي بأسعار مرتفعة جداً، والحال ذاته مع بقية الأدوية، مستغرباً تصريحات وزارة الصحة عدم رفع الأدوية على حين إن الصيدليات وشركات الأدوية تسرع على هواها بلارقيب وقيام البعض من أصحاب الصيدليات باحتكار الدواء والتحكم بسعره والسؤال: هل حقاً وزارة الصحة آخر من يعلم؟ أم ماذا؟!!

وخلال رصد واقع عدد من الصيدليات، أكدوا لـ«الوطن» فقدان أكثر من ٤ آلاف صنف، وأن المسألة تعود لضمير الصيدلي إما بقبول الأسعار التي يفرضاها المعمل «المستودع» ويرفع السعر أو يلتزم بالأسعار الرسمية من الوزارة. في الوقت الذي يؤكد فيه أصحاب المعامل أن التكلفة باتت مرتفعة ولا يمكن استمرار العمل بأسعار قليلة، وخاصة أن هناك معامل تضررت وأصبحت تعمل بخط جديد في معمل ثان ويطرح الأصناف الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

ولفتوا إلى أن أسعار الكثير من الأصناف ارتفع ٣٠٪ ومنها ٤٠٪، مضيفين أن عدداً من المعامل لا يرضيه الربح القليل ويعمد إلى رفع السعر.

ويشار إلى أن بعض الصيادلة يرفضون شراء الأدوية أو استقدامها من المستودع بالسعر الذي يفرضه المعمل والذي يكون مرتفعاً عن السعر الرسمي وذلك مرده المحافظة على سمعتها ومكانتها في السوق تجاه المواطنين، ذاكرين أن المعامل باتت تصنع الأصناف التي تضمن تحقيق عائدية كبيرة لها... وما يكلفها مبالغ بالدولار تجده منتشرة في السوق السوداء. وختتم بعض الصيادلة بالقول: اشتكوا على الصيدليات التي تتبع الدواء بأسعار غير رسمية.

قسيمي: ٩٠ بالمئة من أدوية الأطفال مفقودة والأسعار ارتفعت.. وتقيب الصيدلة: أسألوا وزارة الصحة أين الأدوية المتوافرة؟

الحسن لـ«الوطن»: خاطبنا وزارة الصحة بنوعية الأدوية المفقودة إلا أنها لم تجبنا

محمد منار حميجو

يبداً أن ملف الأدوية وصل إلى طرق مسدودة ما دفع النقابات الطبية إلى رفع صوتها داعية وزارة الصحة إلى الخروج من دائرة العمل المنفرد في تسعير الدواء المحلي، معتبرة أن رفع أصناف الدواء الأخيرة كان غير موضوعي، ومبيناً على أنه غير صحيحة ما أدى في النهاية إلى إخفاق الآلية التي تتبعها الوزارة.

وقال تقيب الصيدلة السورين محمود الحسن: اليوم الهم الأكبر هو فقدان أصناف كثيرة من الأدوية المحلية في الأسواق وخصوصاً شربات السعلة والمضادات الحيوية للأطفال. وارتفاع الأسعار مضافاً: أسألوا وزارة الصحة أين نسبة ٨٩ بالمئة من الأدوية المتوافرة بالسوق بحسب تصريحاتها؟

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الحسن أن النقابة ليست ممثلة بلجنة التسعير ولذلك فإنه لا يمكن أن تحكم على الآلية التي تتبعها الوزارة في التسعير، مبيناً أن هناك بعض الأصناف خاسرة وأنه من الممكن رفع أسعارها وبعضها ليست بحاجة إلى رفع السعر وهذا يعود إلى وضع آلية موضوعية تدرس الأسعار والتكاليف المترتبة على المعامل المنتجة.

ودعا الحسن إلى تشكيل لجنة من وزارة الصحة تضم جميع المعنيين في ملف الدواء إلى دراسة واقع الدواء كاشفاً أن النقابة تلقت الكثير من الشكاوى من الصيدلة حول فقدان الأدوية المحلية ومن ثم فإن النقابة رفعت كتاباً إلى وزارة الصحة تضمن نوعية الأدوية المفقودة بحسب أفرع النقابة إلا أنه لم يرد أي جواب منها إلى تاريخ إعداد المادة الصحفية.

وأضاف الحسن: إن النقابات الطبية تعتبر أجنة وداعمة لوزارة الصحة ولذلك نحب أن تكون ممثلين في لجان التسعير لتعزيز هذا الدعم، مشيراً إلى أن النقابة أصبحت مطالبة



تقيب الأطباء لـ«الوطن»: سعر الدواء الأجنبي ١٠ أضعاف المحلي وهناك مزاجية في تسعير الدواء

لأن هناك شركات تسحب أصنافها وهذا ما سيؤدي إلى وضع كارثي رغم أن بعض المعامل رغم المعاناة والتكاليف الباهظة ما زالوا ينتجون الأدوية ويوزون السوق المحلية بها. وأعلن تقيب صيدلة ريف دمشق عبد الوهاب قسيمي أن نسبة فقدان شربات السعلة والمضادات الحيوية للأطفال بلغت نحو ٩٠ بالمئة مؤكداً أن الآلية الجديدة التي وضعتها وزارة الصحة للتسعير فشلت ولم تحقق غايتها.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال قسيمي: إن الآلية المشار إليها لم تكن فيها تقاية الصحة ممثلة بذلك، معتبراً أن الوزارة تعمل منقردة.

وأكد قسيمي أن النقابة تعمل بشكل كبير لمنع أي رفع مزاجي للدواء في الصيدلة، لافتاً إلى أنه يتم هذا الموضوع عبر لجان الرقابة التابعة للنقابة بالإطلاع على الصيدلة.

ورأى قسيمي أن فقدان الأدوية سيدفع المواطن للبحث عن الأدوية المستوردة ومن ثم سيرفع المواطنين بالتكاليف الباهظة لهذه الأدوية.

من الأدوية لأنها مفقودة، ضارباً مثلاً أن أدوية شراب السعلة حالياً لا توجد في الكثير من الصيدليات وهذا ليس بدمشق فقط بل على مستوى البلاد ولذلك فإنه يضطر للبحث عن الدواء الأجنبي وبأسعار مضاعفة. وأضاف حسن: إن رفع أسعار الأدوية لا بد أن تبنى على دراسة موضوعية ونحن لسنا مع الرفع العشوائي وذلك على دراسة المواد الأولية المستوردة. وأكد حسن: أنه لا يجوز لوزارة الصحة أن تهمش أياً من النقابات الطبية وذلك بإدخالها بلجنة التسعير لأدوية محلية ولا سيما أن رفع سعر الأصناف الدوائية الأخيرة لم يكن هناك مساواة في رفع الأسعار للشركات.

ورأى حسن: أن الوزارة ما زالت تعمل لمفردها وهذا ما سينعكس سلباً على ملف الدواء في المستقبل، مشدداً على ضرورة تحرك وزارة الصحة

بتأمين الدواء إلا أنها ليست أصحاب الشأن في هذا الموضوع والوزارة هي المسؤولة عن ذلك. وشدد الحسن على أن أي شكوى عن صيدلة يرفعون أسعار الأدوية خارجة عن النشرة المحددة من الوزارة يتم تحويلهم عبر فروعهم إلى المجلس لتطبيق العقوبات المسكوة بحقهم.

من جهته أكد تقيب الأطباء عبد القادر حسن أن الكثير من الأدوية غير متوافر وسعر البديل من الدواء الأجنبي الذي يدخل إلى البلاد عشرة أضعاف سعر الدواء المحلي، إضافة إلى أنه غير مضمون، مضافاً: إن هذا الملف برسوم وزارة الصحة لإيجاد حلول بأن تجلس مع أصحاب المعامل وتوضع آلية صحيحة للتسعير عبر دراسة تكلفة المواد الأولية وتصنيعها.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال حسن: إنه يجب على الوزارة أن تعالج الواقع بموضوعية ولا سيما أن المواطنين اليوم يعانون بالحصول على الكثير

القادري من درعا:

تثبيت المؤقتين وتجويد التأمين الصحي

درعا- الوطن

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن الطبقة المعالمة في سورية هي رديف أساسي لقواتنا المسلحة البطلة في القضاء على الإرهاب واجتثاث جذوره من كل أرجاء وطننا الحبيب سورية وهي إحدى دعائم صمود أبناء شعبنا من خلال ثباتها في مواقع العمل والإنتاج ويستحق معاننا المبدعون في مختلف القطاعات ضمن الظروف الاستثنائية الحالية كل التكريم، وشدد خلال لقائه للجان النقابية في اتحاد عمال درعا أمس على ضرورة تفعيل مهام تلك اللجان عبر التنسيق والتعاون الإيجابي مع الإدارات والتخلي بالجرأة والموضوعية في رصد حالات الخلل والفساد والتجاوزات والهدر في مواقع العمل والابتعاد عن تمسح الجوخ والانتباجية لأرباب العمل بعيداً عن تصيد الأخطاء غير المقصودة، وإطلاع هموم ومشكلات العمال ومطالبتهم للعمل في إطار التنظيم النقابي ومع الجهات المعنية



لعمالجتها وفق الأمانات المتاحة، لافتاً إلى أن هناك متابعة لموضوع المياومين مع الحكومة وقد تم حله في عدة جهات حسب الأولوية بحيث تحول عقودهم إلى سنوية وفق أسس وروايج على أن يكونوا على خطوط الإنتاج وعملهم له طابع الاستمرارية، كما

أن هناك مرسوماً سيصدر لتثبيت عقود تشغيل الشباب وذوي الشهداء وسعى اتحاد العمال ليشمل أيضاً العقود السنوية، وبالنسبة للتأمين الصحي اعتبر القادري أنه مكسب كبير للعاملين، مبيناً أن هناك ممارسات خاطئة تمارسها الشركات

٦٠٧ ملايين ليرة

مبيعات دواجن حمص

حمص - نبال إبراهيم

قال الدكتور أسامة دربولي المدير العام لمشاة دواجن حمص لـ«الوطن»: تعمل منشأة الدواجن بحمص على تأمين حاجة السوق المحلية من منتجات الدواجن من خلال تربية فروج لحم وفروج بياض المائدة، مشيراً إلى أن مبيعات المنشأة بلغت خلال العام الماضي ٦٠٧ ملايين ليرة سورية. وأضاف الدكتور دربولي أن عدد أممات البيض المخطط بلغ ١٧٥٥٠٠٠ صوص بياض و ٥٢١٢٠٠٠ بيضة صالح للتفريخ و ٩٧٠٠٠٠ بيضة غير صالح للتفريخ، مبيناً أن المغذ منها ٨٣٥٠٠٠ صوص بياض بنسبة تنفيذ ١٠٠٪ و ٣١٧٠٠٠ بيضة صالح للتفريخ بنسبة تنفيذ ١٠٢٪، و ٥٧٨٠٠٠ بيضة غير صالح للتفريخ بنسبة تنفيذ ٦٤٪، كاشفاً عن أن سبب انخفاض بعض نسب التنفيذ يعود إلى تأخر ورود الأفواج عن الموعد المحدد لها بالخطة السنوية للمنشأة نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر على قطرنا، مشيراً إلى أنه على الرغم من ذلك الحصار تم تأمين احتياجات السوق المحلية بشكل كامل.

وتحدث مدير المنشأة في ختام حديثه عن أهم الصعوبات التي تعاني منها المنشأة قائلاً: إن أهم ما تعانيه المنشأة هو صعوبة تأمين أفواج جديدة للتربية وهو ما أدى إلى انخفاض نسب تنفيذ الخطط الموضوععة لعمل المنشأة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وصعوبة تأمينها وكذلك صعوبة تأمين مستلزمات العملية الإنتاجية من قطع غيار وغيرها والاتقطاع المستمر لتتار الكهربائي ما يؤدي إلى زيادة استهلاك المحروقات لتشغيل المولدات الاحتياطية.

المقدمة للخدمة وهناك اجتماع قائم مع الجهات الوصائية لتحسين وتجويد التأمين الصحي علماً أن قيمة الاشتراك ٥٠٠٠ ليرة سورية يتحمل العامل ٣ آلاف منها والباقي تتحمله خزانة الدولة كانت ملائمة قبل الحرب العدوانية الإرهابية التي تشن على البلاد إلا أنها الآن بحاجة لإعادة نظر لارتفاع ثمن الدواء وأجور الأطباء مقابل تحسين الخدمة. ومن جهته ذكر رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري أن الطبقة العاملة في محافظة درعا كما باقي المحافظات بذلت الغالي والتفيس وقدمت الشهداء وهي ثابتة وصامدة في مواقع العمل والإنتاج، وقضاياها المحقة محط اهتمام ومتابعة حيث إن التنظيم النقابي على تواصل مباشر مع العاملين في القطاعات كافة لإطلاع قضايهم وصعوباتهم ومعالجتها مع مختلف الجهات ذات العلاقة بما فيه مصلحة العمل والعمال، وتركزت المداخلات على ضرورة تثبيت العمال المؤقتين والمياومين وترميم النقص الحاصل في عدد العاملين في بعض الدوائر مثل التصارف والأحوال المدينة والمطحنة والخازين وغيرها.

محميات السويداء الطبيعية والرعوية بخبر كان!

الحميمة وخاصة أنها تمتلك ما يزيد على ٤ ملايين شجرة. هذا إضافة أن المحميات الرعوية في بادية السويداء البالغ عددها خمس محميات هي الأخرى كانت عرضة لأعمال التخريب والنهب بعد أن تم تدمير آبار ومنشآت ضمنها من محرقات ومضخات بحيث باتت في ظل الوضع الراهن الوصول إليها صعباً ما أدى إلى توقف العمل بالمحميات الرعوية التي تصل مساحتها إلى ٢٢ ألفاً و ٥٠٠ هكتار والمساحة المزروعة بالأشجار الرعوية في تلك المحميات تصل إلى ٥٤٠٠ هكتار حيث أشارت إدارة تنمية وحماية البادية في السويداء إلى أن الاعتداءات الإرهابية المسلحة والمتكررة على المشروعات الزراعية في بادية السويداء الشرقية أدت إلى تعطل نحو ١٨ بئراً زراعية وتالياً خروجها من الاستثمار.

إضافة إلى وجود أوابد أثرية مهمة جداً أهمها أبراج المراقبة الرومانية.

كما أن محمية اللجاة التي تعتبر من أكبر المحميات الطبيعية التي تم إعلانها كحمية إنسان ومحيط حيوي من منظمة اليونسكو في قرارها رقم ١٤٤ وبمساحة ٢٠٠٠ دونم هي الأخرى تعرضت إلى أعمال التخريب والعبث بعد أن قامت المجموعات الإرهابية بالمركز ضمنها وحرقت أبراج المراقبة داخلها حيث أكد مدير الزراعة في السويداء المهندس بسام الجرمقاني إلى أن المديرية لا تعلم الحال الذي وصلت إليه الحمية والغطاء النباتي فيها وخاصة أشجار البلط ضمنها التي تشكل ثروة طبيعية واقتصادية لا تقدر بثمن مشيراً إلى حقيقة الاعتداءات الواقعة ضمن محمية الضمنة من تحطيط ورعي مستبعداً فكرة زوال

السويداء - عبيد صيموعة

يبداً أن واقع المحميات الطبيعية والرعوية في السويداء بات مزريراً يفرض نفسه جراء الأعمال الإرهابية التي طالتهم فضلاً عن أعمال العبث والاعتداءات المتكررة عليها من تحطيط وصيد جائر... الخ حيث حذرت الجمعية السورية للاستكشاف والتوثيق خلال جولتها في محمية الضمنة التي جاءت تحت رعاية وزارة السياحة أن المحمية ستختفي بحلول ٢٠٢٠ بسبب الآثار السلبية للتحطيط والصيد الجائر والرعي المخالف للأنظمة والقوانين إضافة إلى قضم الحمية بواسطة المباني الحديثة واستصلاح الأراضي بأشجار مثمرة وجاء بيان الجمعية هذا بعد أن جرى توثيق طبيعة الحمية الغنية بالتنوع الحيوي البيئي

مضيقاً إن المؤسسة قامت بتأمين مولاتين كهربائيتين باستطاعة ١٠٠ ك ف أ و ٥ ك ف أ، عن طريق المنظمات الدولية ذات الطابع الإغاثي والإنساني، إضافة إلى تأمين ٤ مولدات أخرى عن طريق منظمة الصليب الأحمر الدولي وبالتعاون مع فرع الهلال الأحمر السوري بالحمية، باستطاعة ١٣٥ ك ف أ، و ٨٠ ك ف أ لكل الفنتين منهما، وبدورنا قمنا بتوزيعهم على مشاريع مياه الشرب في بلدة القطنانية بريف القامشلي، وفي ريف رأس العين غربي مدينة الحمية، وبمحطة مياه الشرب بقرية مخروم جنوبي غرب مدينة الحمية، وفي مركز الضخ الرئيسي بمحطة العزيزية حيث مقر المؤسسة العامة في المحافظة.